عبد الحليم سيف
Ahalim_227@yahoo.com

في انتظار وعود المانحين

غدا في العاصمة البريطانية لندن ، يعقد مؤتمر مجموعة أصدقاء اليمن ،بحضور وفود تمثل 35 دولة ومنظمات تمويلية دولية ،وفي مقدمتهم : وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الست ،والاتحاد الأوروبي ،والاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأميركية ،لمناقشة ما تعهد به المانحون في مؤتمراتهم السابقة ؛لتقديم نحو 8 مليارات دولار ؛ لمساعدة عملية التحولات السياسة الجارية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي ،لاستكمال مهام المرحلة الانتقالية الثانية ، بحيث يستطيع اليمن تخطي المشكلات الاقتصادية والتحديات الراهنة ،وتجاوز المخاطر الأمنية المحدقة ،وتلبية متطلبات الشعب المعيشية و التنموية ،بما في ذلك تحقيق استقراره المنشود في شتى مناحي الحياة .

ويكتسي مؤتمر لندن خصوصية متميزة ، ودلالات مهمة على أكثر من صعيد ،فمن ناحية يعكس مجددا مسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن ،ورغبة الدول الراعية للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ،على دعمهم للشعب اليمني لتمكينه من المضي قدما نحو إنجاح مسار التحول السياسي ،الذي يحفظ وحدته ،ويحقق تطلعاته المشروعة ،في إطار شراكة وطنية وإقليمية ودولية ،تراعي المصالح المشتركة للجميع .

ومن جهة أخرى ،تلتئم اجتماعات مؤتمر أصدقاء اليمن للمرة الأولى ،بعد نجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، وخروجه بقرارات غاية في الأهمية ،ترمي جلها لبناء دولة مدنية حديثة وديمقراطية ،بها ومعها ينتقل الشعب اليمني إلى مستقبل أفضل ،يسوده العدل والمساواة والحرية والكرامة والاعتراف بالأخر وتقاسم الثروة والسلطة وصنع القرار.

وفي هذا المضمار ،تقتضي الإشارة إلى عديد تطورات وإجراءات عملية ،حدثت قبل انعقاد مؤتمر الغد ،على صعيد ترجمة وثيقة الضمانات لتنفيذ مخرجات الحوار ،منها بدء لجنة صياغة الدستور الجديد في إعداد المسودة الأولى منه ،تشكيل الهيئة الوطنية لمراقبة و متابعة تنفيذ مخرجات الحوار ،إلى ما تقوم به اللجنة العليا للانتخابات من ترتيبات لإنجاز السجل الانتخابي الجديد ،واختيار اللجان الفنية والقيد والتسجيل ،تمهيدا لإجراء عملية الاستفتاء الشعبي على الدستور ،ثم الانتخابات العامة .

وإذا كان استقرار اليمن مصلحة إستراتيجية مشتركة في المرحلة الحالية ، فهي بالضرورة مصلحة إقليمية دولية ،متبادلة بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي لليمن ،في منطقة حساسة ؛تمثل نقطة حيوية ؛وشريان حياة لاقتصاد العالم، وأمنه وسلامه ؛فإن الشعب اليمني يتطلع هذه المرة إلى مؤتمر الدول المانحة ،أن تفي بما سبق والتزمت به في مؤتمر لندن (2006) ،حين تعهدت بتقديم أكثر من 6 مليارات دولار ؛مرورا بمؤتمر الرياض (2012) ،وصولا - في نفس العام - إلى وعود مؤتمر نيويورك ،بحيث تسرع في تقديم الموارد المالية اللازمة لمساعدة اليمن على الوفاء باحتياجاته الإنمائية ، وسد الفجوة التمويلية في تنفيذ المشروعات التنموية في مجالات الطاقة الكهربائية والصحة والمياه والتعليم ، وكذا في المجالات الإنسانية ،كالحد من اتساع رقعة الفقر والبطالة وسوء التغذية واللاجئين من القرن الأفريقي وسواها من القضايا المتصلة بهموم الناس ،ناهيك عن الحاجة لتقديم مساعدات عاجلة تعين اليمن على مواصلة مكافحة "الإرهاب"، فضلا عن ان المساعدات الملحة ستصب في مسالة تهيئة الأجواء للانتقال بالبلاد والعباد إلى المرحلة التالية والمفصلية ، وعنوانها الكبير قيام مفاصل دولة اليمن الاتحادية .

وخلاصة القول ..بعد ساعات يتابع اليمنيون ،باهتمام بالغ وبعين الأمل والتفاؤل، كلمات المشاركين في مؤتمر مجموعة أصدقاء اليمن ،وهم يلتقون مجددا في عاصمة الضباب لندن ، ويتطلعون إلى أن تتحول الوعود السابقة واللاحقة ،إلى نتائج ملموسة ،على ان يتسابقوا لحشد المبالغ التي وعدوا وتعهدوا والتزموا بتقديمها في غير مناسبة واجتماع وحدث وتصريح وبيان ،وأن فعلوا كما ننتظر ،فمن شأن ذلك ان يثبتوا للعالم قبل اليمنيين مصداقية تلك الدول ،وأن وعودها جادة ،لأن أي تأخير معناه مضاعفة الأوضاع واهتزاز الثقة بالأصدقاء قبل الأشقاء ..وهذا ما لا نتمناه.

عبدالله علي صبري

مقتضيات الشراكة الوطنية

ثمة من يرى أن الشراكة الوطنية تعني المحاصصة السياسية في الوظائف العامة للدولة، وآخرون يرون فيها ديكوراً للتغطية على (الحاكم) الفعلي للبلاد، وبين هذين التصورين لا تزال الشراكة الوطنية مجرد شعار للاستهلاك السياسي، ولا نرى مفاعلية الإيجابية على أرض الواقع.

فإذا كانت عملية الوفاق السياسي الناجمة عن توقيع المبادرة الخليجية، قد شملت اللقاء المشترط وشركاءه من جهة والمؤتمر الشعبي العام وحلفاءه من جهة ثانية، فإنها تحولت في جانب المشترط إلى غطاء لصالح حزب الإصلاح وشركائه من خارج المشترك، بل لقد اشتكت بعض قيادات الإصلاح كون حصة شركاء الإصلاح (المجلس الوطني) كانت الأكبر على حساب أحزاب المشترط سواء في الحكومة أو في التعيينات اللاحقة.

أما حلفاء المؤتمر الشعبي، فقد كانوا ولا يزالون يمثلون ديكوراً للحزب السابق، الذين يعيش بدوره أزمة قيادية دفعته إلى معارضة الحكومة القائمة، رغم أنه ممثل فيها بالنصف، إضافة إلى سيطرته شبه المطلقة على مختلف أجهزة الدولة.

ونتيجة لاهتزاز الثقة داخل المشترك، فضلت أحزاب المشترك المشاركة بمؤتمر الحوار في ظل اليافطات الحزبية، ما جعل حصة (المجلس الوطني) هي الأدنى في المؤتمر بشكل عام (ولعل هذا ما يفسر جانباً من امتناع حميد الأحمر عن المشاركة في المؤتمر)، وعلى العكس من ذلك تمسك المؤتمر الشعبي بالاشتراك مع حلفائه ككتلة واحدة بمؤتمر الحوار الوطني.

على أن قائمة التمثيل داخل مؤتمر الحوار، قد منحت أطرافاً سياسية واجتماعية أخرى حق المشاركة في التوافق على صياغة مستقبل الدولة اليمنية شكلاً ومضموناً، وتطلع أعضاء المؤتمر والمتابعون لأعماله عن كثب إلى رسم خارطة جديدة للمشهد السياسي تجعل من (الشراكة الوطنية الحقيقية) العنوان الأبرز لمرحلة ما بعد الحوار خاصة أن التمثيل في مؤتمر الحوار قد شمل المعنيين بأهم قضيتين وطنيتين القضية الجنوبية وقضية صعدة.

غير أن الأيام الأخيرة لمؤتمر الحوار أبانت عن ضيق بالشراكة الوطنية مع كل القوى المشاركة في مؤتمر الحوار وبدلا من الحوار المسؤول اتجهت الأطراف إلى التفاوض خارج" موفمبيك"وبرعاية رئاسية وإذا كانت هذه الخطوة قد نجحت في حلحلة الموقف إزاء المعالجة الوطنية للقضية الجنوبية، فإن هذا النجاح قد أفضى إلى إخفاق في ما يتعلق بالوفاق والتوافق الوطني حيث ترى بعض القوى الوطنية بمؤتمر الحوار أن الإخراج النهائي لمؤتمر الحوار فرض عليها فرضا وخاصة ما يتعلق بتحديد عدد الأقاليم، وضمانات تنفيذ مخرجات الحوار والتمديد لمفاعيل المبادرة الخليجية بالإضافة إلى استدعاء القرار الأممي 2014 الذي يشمل اليمن ببنود الفصل السابع للأمم المتحدة.

وإذكان بالإمكان استعادة الوفاق الوطني بما يسمح بنفاذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بعيدا عن لغة الفرض والتهديد بالعقوبات الدولية فإن المشهد السياسي قد تأزم من جديد فحل العنف محل الحوار، وعادت أساليب التفاوض بمختلف الأساليب لتهيمن على العملية السياسية بل وثمة من يضغط باتجاه توريط الجيش في الاحتراب الداخلي مجددا، على الضد من مخرجات الحوار الوطني.

ليس هناك عاقل يتغافل عن مخاطر" الحرب الحوثية الإصلاحية" على السلم الاجتماعي واستقرار الدولة.

وبعيدا عن التهوين أو التهويل فإن حربا كهذه يجب أن تتوقف لكن بلغة الحوار والتفاوض وليس بإقحام القيادة السياسية كطرف في مواجهة مكون يمني أصيل كان لممثليه إسهام إيجابي ملحوظ في مؤتمر الحوار الوطني، الذي أسدل الستار على جلسته الختامية بفاجعة اغتيال عقل الحوار الوطني الشهيد الدكتور أحمد شرف الدين.

للأسف فإن القيادة السياسية لم تتخذ بعد الموقف المسؤول تجاه الحادثة الأليمة ورغم أن رئيس الجمهورية وعد باتخاذ قرارات قوية إلا أن الأيام والأسابيع مرت ولم تصدر هذه القرارات، ومعروف أن القوى التي تمترست في الدفاع عن الحكومة القائمة وعدم إدخال تعديل جوهري عليها تتحمل مسؤولية لجوء هذه القوة أو تلك إلى العنف، فإذا كان الحوار الوطني والحشد الجماهيري السلمي لم يحظ بالاستجابة السياسية لمطالب المواطن اليمني، فما الفرق إذاً بين نظام سابق وآخر قائم؟

لقد كان منتظراً أن تتسع دائرة الوفاق الوطني بتمثيل الحراك الجنوبي وأنصار الله في الحكومة، وفي المحافظات (حسب ما تنص عليه ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار) إلا أن المؤتمر والاصلاح تمسكا بتمديد مفاعيل المبادرة الخليجية، ليضمنا سيطرتهما على الحكومة وأجهزة الدولة، وبل وقالها ممثل الإصلاح أنه لن يوافق على تمثيل الحوثيين في الحكومة ما داموا يمتلكون السلاح الثقيل.

إذاً ما معنى الشراكة الوطنية إذا كانت الحكومة مغلقة في وجه أحد شركاء مؤتمر الحوار؟

اهتزار الوفاق لم يقتصر على أنصار الله، بل امتد كذلك إلى الحزب الاشتراكي اليمني، الذي لم يجد من يناقش – مجرد مناقشة – أطروحته بشأن تحديد عدد الأقاليم، وإذا لم يكن هناك تفاعل مع رأي الحزب الاشتراكي بشأن القضية الجنوبية وأقاليم الدولة الاتحادية، فهل تبقى للشراكة الوطنية مدلولاً حقيقياً؟

تجاهل مقتضيات الشراكة الوطنية لم يقتصر على القضايا أعلاه، فلجنة صياغة الدستور لم تشمل جميع القوى والفعاليات المشاركة بمؤتمر الحوار، وحتى الآن لم تشكل الهيئة الوطنية المعنية بمراقبة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار، ومع أن نصوص ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار واضحة وجلية بشأن قوام الهيئة، إلا أن ثمة إصراراً على تقليص قوام الهيئة (بزعم التخفف من التكلفة المالية).

وإذ نفهم أن المؤتمر والاصلاح قد فرضا التمديد لمجلس النواب، فإن الابطاء في تشكيل الهيئة الوطنية، يعد التفافا على مخرجات الحوار الوطني، كما أن البحث في تقليص قوام الهيئة، يعني التفافاً مضافاً على موجبات الشراكة الوطنية، واذ يكشف هذا الاسلوب في التعامل مع شركاء الحوار عن جانب من أسباب التأزم والعنف القائم، فإن الحل يبقى مرهونا بإعادة الاعتبار لمقتضيات الشراكة الوطنية بعيداً عن حسابات ضيقة باتت تحتكر صكوك الوطنية فتمنحها لهذا الطرف وتحجبها عن ذاك.

أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

وجهة مطر

أصحاب الوايت

ذحين أنت من أصحاب الفيل و إلا من أصحاب الوايت ؟!
اسمع الحكاية وبعدين احكم .
قال ابا الحكم دعانا والي الجند إلى وليمة في تعز وأكل عكرمة حتى اشترغ وكاد يموت مختنقا دون ان يجد شربة ماء لولا أن أبا لهب دكمه في ظهره .
وبينما نحن جلوس دخل علينا رجل من سامع وقال يا والي الجند الغوث الغوث " سامع " تموت عطشا .
فقال ابا علقمة ويحك يارجل اصبأت عن وايت آبائنا وأجدادنا .
ثم نهض اعرابي يقال له صعصعة فخطب وقال تعز خاصرة البلاد ،وفيها للثقافة دروب قراره الفضول وأيوب ،وللاقتصاد ميلاد بيت هائل الاجواد ،ذات مديريات عريضة ،ووديان أريضة ،وجبال شامخة حبشي، وشمير وصبر ومنها جبن مقبنة وهريس الدبعي وفيها شجرة الغريب وقلعة القاهرة فأنى لهذه المدينة العريقة ان تعيش هذا العطش التاريخي ؟!!
ثم إن أبا لهب نام تلك الليلة في تعز فدخل عليه ابا سفيان يعوده ،فقال: ما تجد؟ قال: أكلت لحم بعير وأصابني عطش شديد فذهبت الى الحنفية ووضعت فمي تحتها ومر وقت طويل لم تسقط فيه قطرة ماء واحدة !!
وإذا بالحنفية تهتف :" ايش اللي جاب امك تعز ارجع قريش والا انزل اشتري لك محلول ارواء من اقرب صيدلية ".
فقلت يا عجبااه حنفية تتكلم فقالت عاد لوشفت الوايت يتكلم سبع لغات.
اتصلت بأم جميل وقلت لها اطربيني كي انسى عطشي .
فغنت:"مطر مطر .. ".
فقلت : ويحك يا امرأة اقلبي الشريط انما تبغين قتلي بهذه الأغنية.
فغنت : والله لوما إخوتي سبعة..لا حط وأسقيك من عيني.
فطلقتها بالثلاث.
قال ابا سفيان هدئ من روعك يا اخا العرب وخذ الحكمة من سفينة الصحراء.
سمعنا قبل سنوات من إذاعة الحبشة انهم سيجلبون البنجر السوداني لتحلية مياه البحر في ميناء المخا.
لعلهم اكتشفوا أن الأسماك بمصابة بالسكري فغضوا البصر عن المشروع.
أقسمت ان لا انزل مرة اخرى في مدينة لايوجد فيها ماء جارٍ.
-رب ماء جار كالمجاري ؟
-ياللهول وهًل يختلطان ؟!
- نعم. حين يصير العطش شيطانا في صحراء الإهمال واللامبالاة.
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي
اللهم ارحم أبي وأسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

عبدالرحمن مراد

الرئيس..والصبر

يبدو أن قدر الرئيس أن يقود اليمن في أحلك مرحلة وأشدها تعقيدا وأكثرها تنافرا وتربصا، فاليمن بعد عاصفة 2011م تشهد حالة من حالات الفرز والتمايز والانتقال ومثل ذلك ظاهرة اجتماعية طبيعية، فالهزات الاجتماعية العنيفة والعوامل المساندة التي تعمل على تفكيك النظام العام والقانون الطبيعي تتطلب قائدا استثنائيا وقائدا صبورا وقائدا واعيا لطبيعة المرحلة ويملك طاقة ذهنية واعية مسيطرة على المستقبل وقادرة على تمثيله ذهنيا وتخيله واقعا من خلال المقدمات المنطقية التي تقضي إلى نتيجته الحتمية.

ويبدو أن كل المؤشرات التي تظهر على سطح الواقع وفي تجلياته دالة على قدرة الرئيس عبدربه منصور على التفاعل مع الحالات الجديدة والوعي بها وتحديد موجهاتها وبما يكفل العودة إلى حالات الاستقرار وتحديث القانون العام والطبيعي للقيام بدورها في العملية الاجتماعية والسياسية والثقافية، وأن بدا للمتابع بعض القصور في جانب أو جوانب فذلك عائد في ظني إلى النزعات المتربصة بالمستقبل فالخوف هو العامل النفسي المسيطر في الحالة الانتقالية التي تمر بها اليمن، فالذين كانوا يمسكون بزمام المبادرة والفعل أصبحوا جزءاً بعد أن كانوا كلا، والقوى الحديثة الناشئة تبحث لها عن مكان في خارطة المكان والسياسة والمستقبل والقوى الأقل حضورا وشأناً تخاف المستقبل أن يتجاوزها ولذلك فهي تبحث عن نفسها في خاصيتي التذكر والتجميع التي تشاهدها في الجدران العامة وفي الشوارع، وثمة من يخرج من بنية المعادلة ليذهب إلى مربعات التنظير دون أن يكون له مبرر واضح في الغياب، وأمام ظاهرة التمايز وما يصحبها من خوف ومن عنف واختلال أمني وتدهور اقتصادي نجد الرئيس هو محور الارتكاز في القضية الوطنية بل وديدنها وشوكتها ففي حين تذهب الأطراف السياسية المتصارعة إلى جزئيات ترى فيها كيانها وبقاءها ومصلحتها يذهب الرئيس إلى الكليات من القضايا التي تضمن كيان الكل وبقاء الكل ومصلحة الكل والاشتغال على القضايا الوطنية أكثر هما وأكثر جهدا وهو الأكثر استنفاذا للطاقة الذهنية والأخلاقية وأمام كل ذلك الصلف والعنت والكلمات النابية والتناولات المقلقة لوسائل الإعلام التابعة للأطراف المتصارعة نجد الرئيس عند مستوى المسؤولية الوطنية الكبرى ممسكا بشعرة معاوية خوفاً من أن تتقطع فتكون وبالا على هذا الوطن الذي عانى كثيرا من الصراعات والحروب، وتحاول بعض الأطراف أن تجره إلى ذات المربعات حفاظا على مصالحها.

من حقنا على الرئيس أن يتسع صدره لرؤانا وأطروحاتنا النظرية والنقدية ومن حقه علينا أن نكون عونا له وقوى مساندة للخروج من الشرنقة الوطنية التي وصلنا إليها، فالنقد الموضوعي بناء هادف والنقد الانفعالي والذاتي هدم من حيث ندري أو لا ندري، كما أن النقد يحتاج إلى أساليب فنية للوصول إلى غاياته ومقاصده واختيار واع للمحمولات اللفظية التي ترفرف به على جناح الفكرة، فالقضية الوطنية وحالات الانتقال والمناخ النفسي لكل الأطراف السياسية في وضع بالغ التعقيد والحساسية وإذا كنا نرى في الرئيس حالة استثنائية فمن الأولى أن يكون الكتاب والأدباء وقادة الرأي حالة استثنائية أيضا، إذ أن طبيعة المرحلة تفرض قيودا نفسية وأخلاقية وثقافية واجتماعية وتلك القيود موضوعية مراعاة للقانون الطبيعي الذي شارف على التفكك وعمل على تحويل الوطن اليمني من أقصاه إلى أقصاه إلى حالة غابية متوحشة جميعنا دون استثناء يقف في حالة ذهول ودهشة واستنكار لها.

ما يثير العجب والاستغراب أن بعض وسائل الإعلام وبعض الكتاب يتعاملون مع القضايا الوطنية ومع اليمن بلغة اغترابية عن المكان وكأن اليمن كوكب آخر وكأن الرئيس هو المسؤول الوحيد ويتعمدون نسيان مسؤوليتهم الوطنية المشتركة تقودهم إلى ذلك نزعات وأهواء ذاتية مستغرقة في ذاتيتها والحقيقة الغائبة عن أذهانهم أنهم مسؤولون جميعا وإن كان الرئيس يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية إلا أنه يظل عاجزا عن القيام بمسؤولياته إذا لم يشعر الكل بمسؤوليته الوطنية والأخلاقية والثقافية والسياسية والاجتماعية ويكون واعيا بالضرورات المرحلية الانتقالية ومتجردا من نوازعه الذاتية وأهوائه فاليمن مسؤولية كل الأطراف السياسية وكل اليمنيين وعلى جميع اليمنيين أن يتحملوا مسؤوليتهم في هذه اللحظة التاريخية الفارقة.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388